

فمن يتخلى ويشتري في ذات اشبه وفي صيغة وابسة ومنقطع حبض
ولو حاضنت فيه بطل الاستبراء بالاباء ولو ارفع حبضها بانها ركنية
الطبر وهو من حبض استبرائها بشرط ان يكون عندهم ويغيبون
بوجها من اول الشهر عشرة ايام برحمتي ويغيبون
في الحامل ولا يفتن بحبضها فيها ولا التي بعد الملك قبل حبضها
ولا لولادة حصلت كذا اي بعد ملكها قبل حبضها كالا يفتن بالملك
من ذلك ان حبضه وعوضها بعد البيع قبل اجازة بيع فضولي وان
كانت في الشهر المشتري ولا يعتد ايضا بالملك بعد الفتن في الشهر
الفاقد قبل ان يشتري بها شرا صحها لانها الملك ويجب بطلان
شرا كمن امة مشتركة بينهما لثما مكره لان ويحتوي بحبضه حاضنتها
وما يجوز سدا او ملكا بتدنان اشترى امة محوسبا ومسلما وكاشفا
بعد الشرا قبل الاستبراء خاصة ثم اسلمت المحبسة او عرت المباشرة
لو جردها بعد الملك ولا يجوز عند عود الا فتى في دار الاسلام خاتمه
ورد المصوب اي اذ لم يبعها الغائب خاتمه والمستجرة وكلاهما
لعدم استبراء الملك ولو اقال البيع قبل الفتن لا استبراء على البيع
كالو باعها بخيار رفضت ثم ابطله بخياره لعدم خروجها عن ملكه وكذا لو
باع ميراثا او ميراثه ورفضت ان له بطلانها المشتري وكذا لو طلقها
الزوج قبل الرجوع ان كان زوجها بعد الاستبراء وان قبله فالخيار وجوبه
ينبغي قلست وفي الجارية شري مودة العز وفضها ثم مضت عدتها
لو استبرها لعدم حل وطبها للمبايع وقت وجود النسب ولا بان حبسها
استقاط الاستبراء اذا ان الباع لم يبيعها في طهرها ذلك والاولاد
نفعها به بدعتي ومما اذله لكن تحت حرة او اربع امان يتكلمها وفضها
ثم يشتريها فحل له الحال لانه بالنكاح لا يجب ثم اذا اشترى وجب له
ايضا ونقل في الدرر ظهر العين اشتراط وطهر قبل الشرا وذكر وجهه وان
كانت تحت حرة فالحال ان يتكلمها الباع اي بوجها من بين وجهه كما سيجي
قبل الشرا وان يتكلمها المشتري قبل قبضه لها ولو بعد لم يسقط
موقوف به ليس تحت حرة او بوجها بشرط ان يكون امرها بيد لا اوبده
يلتقي متى شاء ان لا يطلتها ثم يشتري اليمز والفتن او يعقب
فطلق الزوج قبل الرجوع بعد قبض المشتري فيسقط الاستبراء قبل المسئلة
التي اخذ ابو يوسف عليها ما يتالف درهمان ويبيع حلفت الرشيد ان لا يشتري
عليها جارية ولا يستوبها فقال لا يشتري ضمنا ويوجب له ضمنا ملتقط

او يكاتبها

او يكاتبها المشتري بعد الشرا والفتن كما يفرد اطلاقهم وعليه قبل الشرا
بين انكاتبه والنكاح بعد الفتن وقد نقل الصريح عن سنده لكن في
في الشرا بينه وبين المراهب الفتن في نقد النكاح بكونها مثل الفتن فالحرم
قلت ثم وقفت على امرها ن شرح مراهب الفتن فلما انقضى المدة وقد سر
ثم يبيع بوجها فيجوز له الوصي ولا استبراء له المالك بالملك ثم يحتدر ده
بالنكاح لكن لم يحدث ملكة فتقضى في لوجود سب الاستبراء وهذا سب لالحل
تاريخا بينه له امتنان لا يجتمعان نكاحا اثنان ام لا قبلهما فلو قبل ووطئ احد
محل له وطبها ويقبلها دون الاخرى المشهورة المشهورة في الفتنة لا يفتن بل في
المس والنظر انكاح حرمتا عليه وكان يحرم عليه الوصي كالمثل في النقل
حتى يحرم فوج احداهما عليه ولو يفرطه كاستنساكها عليها ان كان بمالك
ولو يبعها بغير سب سب كان او كالح صبي لافساد البالد خول او علق ولو يبعها
او كذا بتلاها تحريم فوجها بخلاف تدبيره واجازة قلست والمستحب
ان لا يباح حق نفي حبضه على المحرمه كما بسطت في شرح المتن وكوه عملة
تقبل الرجل فم الرجل او يدع او يشامه وكذا تقبل المرأة المرأة عن اذنا او
وذاغ قبية وهذا النوع شهوة واما على وجه البرخي فعند المثل خاتمه وفي الفتنة
عن بعضهم لا يباح شرا اذا قصد الرابح الشهوة كمن يتل وجهه وكذا ان
مما نكته في ازار واحد وقال ابو يوسف لا يباح بالقبول والمعاقد في
الزار واحد ولو كان عليه قبض او حرة جاز ملاك حرة بالجماع وصحة
في الحملات وعليه المتك في الحقائق لو الفتنة على وجه المودة دون الشهوة
جاء بالجماع كالمصالح في اي كاتحو للمصالح لانهما سنة فقيمة متوارثة
لعولم البراهم من مصالح الخاء المسلم وحركه تمن شرت في فقهه والطلاق المص
بغالدرز واكثره والوقاية والنقابة والحجج والملفق وبعضها لعين جوارها
مطلقا ولو بعد العذر وقولهم انه بدعتي اي صاحت حسنة كما افاد النووي
في اذكاره ويصح ويجوز عليه قبل ما نكح عن شرا المص من ايمانها بعد العذر
توفيقا فتاواه وفي الفتنة النسبة والمصالح فيمكن ان يدبر تمامه فاعلمت على
المتنعي ولا يجوز للرجل مصاحبة الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب
من العرش تا اهل الصلاة والسلام لا يفتن الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا
تفتن المرأة المرأة في الثوب الواحد واذا بلغ الصبي او الصبية عشر سنين يجب
النكاح بينهما بين احد واحد وختن وامر وابية في النكاح لغير الاستبراء وفرض
بينهم في المصاحبة هو انما عر في الفتنة اذا اذنا واستاكذ في الحبي وتلاخله
اذا بلغ حد الشهوة كالنكاح والكافة كالمسكن عن ابي حنيفة لصاح الحام ان ينظر